عنوان البرنامج: تقريب المذهب المالكي
الوحدة الثانية: جهود الإمام مالك في تقريب التدين والتبين
الدرس الثاني: جهود الإمام مالك في تقريب الفقه (المنهج)
اسم المحاضر: الدكتور عبد الله معصر

جهود الإمام مالك في تقريب الفقه (المنهج)

التقريب في اللغة

أولا: المنهج العام للإمام مالك في الموطأ

جمع الإمام مالك رضي الله عنه في كتابه الموطأ بين الحديث والفقه والفتوى، وبذلك أصل الإمام مالك لمذهبه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مع ما استخرجه الإمام بنفسه في كتاب الله وسنة رسوله الله صلى الله عليه وسلم.

ويمثل موطأ الإمام مالك الأصول الأولى للمذهب، وفيه يتجلى المنهج العام للإمام في الفقه والفتوى والقضاء، كما تتجلى فيه جهوده التطبيقية في تقعيد الفقه ، وجمع أطرافه أصولا وفروعا، ومسائل في الفنون الفقهية المرتبطة به (انظر مقدمة المحقق الشيخ محمد الشاذلي النيفر لكتاب الموطأ برواية علي بن زياد)

ولقد بين الإمام منهجه الذي سار عليه في كتابه الموطأ،فانتقى فيه أحسنَ ما صح عنده من الأحاديث المروية عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ومارُوي عن الخلفاء الراشدين،وفقهاء الصحابة،ومن بعدهم من فقهاء المدينة،وما جرى عليه عملهم،مما يرجع إلى تلقي المأثور عن عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين وأئمة الفقه.

وبوب كتابه بحسب ما يحتاجه المسلمون في عباداتاهم ومعاملاتهم وآدابهم،وجعل فيه بابا جامعا في آخره ذكر فيه ما لايدخل في باب خاص من الأبواب الفقهية المخصصة بفقه بعض الأعمال،وأضاف

إلى ذلك ما استنبطه في الأحكام في مواضع الاجتهاد،مما يرجع إلى جمعٍ بين متعارضين،أو ترجيحٍ أحد الخبرين،أو تقديمِ إجماع،أو قياس،أو عرضٍ على قواعد الشريعة. (**كشف المغطى:الطاهر بن عاشور ج1ص27**)

وقد اشتمل الموطأ على مادة علمية يمكن حصرها في الأقسام التالية:

- القسم الأول: أحاديث مروية – عن النبي صلى الله عليه وسلم- بأسانيد متصلة من مالك إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- القسم الثاني: أحاديث مروية عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم-بأسانيد مرسلة.
- القسم الثالث: أحاديث مروية بسند سقط فيه راو، ويسمى المنقطع.
- القسم الرابع: أحاديث يَبلغ في سندها إلى ذكر الصحابي، ولايَذكر فيها أنه سمع رسول الله- صلى الله عليه وسلم- حين يكون الخبر مما يقال بالرأي، وهذا الصنف يسمى الموقوف.
- القسم الخامس: البلاغات، وهي قول مالك- رحمه الله- بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم.
- القسم السادس: أقوال الصحابة وفقهاء التابعين.
- القسم السابع: ما استنبطه الإمام مالك- رحمه الله- من الفقه المستند إلى العمل، أو إلى القياس،أو إلى قواعد الشريعة. (اصطلاح المذهب عند المالكية محمد إبراهيم احمد ص93)

ولعل **مما يبين لنا القيمة العلمية لكتاب الموطأ ماقاله الشيخ ولي الله الدهلوي – رحمه الله- حيث قال: (تيقنت أنه لايوجد الآن كتابٌ ما في الفقه أقوى من موطأ الإمام مالك، لأن الكتب تتفاضل في ما بينها،**

إما من جهة فضل المصنف،

أو من جهة التزام الصحة،

أو من جهة شهرة أحاديثها،

أو من جهة القبول لها من عامة المسلمين،

أو من جهة حسن الترتيب واستيعاب المقاصد المهمة ونحوها،

وهذه الأمور كلها موجودة في الموطأ على وجه الكمال، بالنسبة إلى جميع الكتب الموجودة على وجه الأرض الآن.... وطريقُ الاجتهاد، وتحصيلُ الفقه، بمعنى معرفة الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية مسدودٌ اليوم على من رام التحقيق إلا من وجه واحد،

وهو أن يجعل المحقق الموطأَ نُصْبَ عينيه، ويجتهدَ في وصل مراسيله،ومعرفةِ مآخذ أقوال الصحابة والتابعين... ثم يسلك طريق الفقهاء المجتهدين في المذاهب...

وما قلناه: إن طريق الاجتهاد مسدودة إلا من هذه الجهة، الباعث على ذلك أن الأحاديث المرفوعة وحدها لا تكفي جميع الأحكام، بل لابد لها من آثار الصحابة والتابعين، ولايوجد كتاب جَمَع لهذا وذاك الآن، ويكون مع ذلك مخدوما من العلماء، ونُظر فيه نظرَ المجتهدين، طبقة بعد طبقة غيرُ الموطأ، وهذا لا يحتاج إلى دليل عند من عرف الكتب المأثورة التي هي أصول الشرع، وعلم أيضا كلام أهل العلم فيها، وأنظار المجتهدين في شرحها). (المسوى:ولي الله الدهلوي ج1ص17-30)

والخلاصة أن أبعاد المنهجية في الموطأ تقام على معالم منها:

1. إن منهج الإمام مالك في الأخذ هو استيعاب جل الصحابة إن لم يكن كلهم في الرواية عنهم، حتى وإن كانت الرواية عن أحدهم قليلة، وكذلك الإكثار من الرواية عن التابعين وتابعيهم المدنيين.
2. وفي الفقه كانت إجابات الموطأ الفقهية غنيةَ بأدلتها الأصلية والفرعية، غناها بمصطلحاته الخاصة، وهو لايتحرج في مسألة لايعلم حكمها أن يعلن ذلك، فقد اشتهر عنه في غير الموطأ قول: لاأدري، وفي الموطأ يستعمل: لم يبلغني، أو لم أسمع، وما إليها.
3. التعقيب على النصوص بالتأكيد أو الشرح،أو بإيضاح المعنى المراد،أو بالتمثيل،وأحيانا بالتأويل والرد،وقلما يقدم إجاباته، ثم يؤيدها بالنصوص والآثار،ويلتزم مع تعقيبه بمصطلحات خاصة تحمل معاني الحكم الفقهي والأخلاقي، وهي إذ تقصر في بعض الأمور التي لايحتاج إليها الناس تطول وتفصل في الأمور التعبدية والمعاشية اليومية.
4. وفي العقيدة لايعقب على النصوص والآثار إلا بالقليل، ويكتفي بما تحمله من توجيهات عقائدية سليمة، وما فيها من زواجر للمبتدعين والمنحرفين،ولكنه يسوق تلك المرويات على نمط منطقي منظم،فهو يروي عن قدم الكلام في القدر ويُتبِعه بتساؤلات الصحابة،ثم يبين عمومه وحكمته وعقوبة القدرية.

5. تتكامل في الموطأ القضايا الفقهية والأصولية والعقائدية والأخلاقية برواية صحيحة،ولغة مبينة.
6. إن ختام الموطأ بالأدب (كتاب الجامع) بعد التوسع في الفقه يربط تعامل الإنسان المسلم بالأدب الرفيع والسلوك القويم،فالقواعد القانونية الفقهية لاتجدي نفعا إن لم تقم على قواعد راسخة من حسن الخلق،كما أن السلوك القويم ثمرة من ثمار العقيدة والعبادة. (الموطآت:نذير حماد ص 284-294)